***Dirasat*: Shari'a and Law Sciences, Volume 51, No. 1, 2024**

Deanship of Scientific Research

Islamic Microfinance as a Mechanism for Financing Small and Medium Enterprises in Jordan: An Analytical Evaluation Study of Al-Namothajiah for Islamic Microfinance Company

***Maysa'a Munir Milhem* ***

Department of Economics and Islamic Banks, College of Sharia and Islamic Studies, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Received: 19/12/2022
Revised: 5/3/2023
Accepted: 28/5/2023
Published: 1/3/2024

* *Corresponding author:*
maysaa.m@yu.edu.jo

Citation: Milhem, M. M. . (2024). Islamic Microfinance as a Mechanism for Financing Small and Medium Enterprises in Jordan: An Analytical Evaluation Study of Al-Namothajiah for Islamic Microfinance Company. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, *51*(1), 67–80.
https://doi.org/10.35516/law.v51i1.3393

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aimed to assess the contribution of Islamic microfinance institutions in Jordan to financing small and medium enterprises and identify key challenges faced by these institutions. Additionally, it sought to evaluate the experience of Al-Namothajiah for Islamic Microfinance in financing small and medium enterprises from 2017 to 2022.

Methods: The study employed a descriptive analytical approach to examine Islamic microfinance institutions and small and medium enterprises in Jordan. It utilized a case study method to investigate Al-Namothajiah for Islamic Microfinance.

Results: The study revealed that small, medium, and micro enterprises comprised around 99.5% of all operating enterprises in the Kingdom. Microfinance played a significant role in financing these projects, offering various products such as my business, my home, my startup, my farm, and my workshop. Al-Namothajiah for Islamic Microfinance provided substantial financing, reaching 1,783,373 dinars for business projects and 846,388 dinars for home projects in 2018. Challenges faced by Islamic microfinance institutions included limited financing options, high costs, inadequate education and training for staff, credit risks, limited market access, competition, and digital transformation.

Conclusions: To enhance the capacity of Islamic microfinance in Jordan for financing small and medium enterprises, it is crucial to train and develop human resources within these institutions, activate diverse Islamic financing methods, strengthen financial resources, and support the establishment of Islamic institutions that mitigate project financing risks using Islamic formulas. The study recommends expanding the presence of Islamic microfinance institutions in Jordan and diversifying and enhancing Sharia-compliant products to meet customer demands.

Keywords: Microfinance, small and medium enterprises, Islamic microfinance institutions, Jordan.

التمويل الأصغر الإسلامي كآلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن: دراسة تقييمية تحليلية للشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر

ميساء منير ملحم*

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة التعرف إلى مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف إلى أهم التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات. كما هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2017-2022).

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، واستخدمت أسلوب دراسة حالة لدراسة حالة الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر.

النتائج: خلصت الدراسة إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تشكل ما يقارب 99.5% من إجمالي المنشآت العاملة في المملكة. وتساهم الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر في تمويل هذه المشروعات من خلال مجموعة متنوعة من المنتجات ومن أهمها منتج أعمالي، ومنتج مشروعي المنزلي، ومنتج انطلاقتي، ومنتج مزرعتي، ومنتج ورشتي. كما بلغت أعلى قيمة تمويل من قبل الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر لمشاريع الأعمال (1,783,373) دينار وللمشاريع المنزلية (846,388) دينار في عام 2018. تواجه شركات التمويل الأصغر الإسلامي مجموعة من التحديات من أهمها عدم تنوع صيغ التمويل، والتكاليف العالية، والتثقيف والتدريب للعاملين، والمخاطر الائتمانية، والانتشار والوصول، والبيئة التنافسية، والتحول الرقمي.

الخلاصة: لتطوير قدرة التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يجب تدريب وتطوير الموارد البشرية العاملة في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي لتفعيل صيغ تمويل إسلامية متنوعة، والعمل على تعزيز الموارد المالية، وتشجيع إقامة مؤسسات إسلامية تسعى للتخفيف من مخاطر التمويل بالصيغ الإسلامية للمشروعات. توصي الدراسة كذلك التوسع في إقامة مؤسسات للتمويل الأصغر الإسلامية في الأردن، وضرورة تنويع وتطوير منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات العملاء.

الكلمات الدالة: التمويل الأصغر، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، الأردن..

المقدمة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من القطاعات المهمة في المجتمع، وذلك لأهميته الكبيرة في خلق فرص عمل، وتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 90% من إجمالي المؤسسات الرسمية في عدد كثير من الدول العربية، ويسهم بنحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو ثلث فرص العمالة في القطاع الرسمي، رغم ذلك يواجه هذا القطاع المهم تحديات على صعيد النفاذ للتمويل، حيث لا يتعدى نصيبه من مجمل التسهيلات المصرفية في الدول العربية نحو 8% من إجمالي هذه التسهيلات (عبد المنعم وآخرون، 2019).

وفي الأردن، يتكون غالبية القطاع الخاص من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولهذه المشروعات دور كبير في توظيف الشباب وتوفير فرص عمل، مما يساعد في مكافحة الفقر والبطالة في المملكة، ولكن يواجه هذا القطاع العديد من التحديات التي تعيق توسعه وتقدمه ومن أهمها التحديات المالية، حيث تعتبر صعوبة الحصول على التمويل من أبرز المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2022).

وتعتبر مؤسسات التمويل الأصغر من أهم المؤسسات المالية التي تمنح التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحد من البطالة والفقر وتعمل على تحسين الشمول المالي، وقد انتشر في الآونة الأخيرة التمويل الأصغر الإسلامي، الذي يساعد في الوصول إلى العملاء الذين يحتاجون إلى سيولة، ويترددون من التعامل بالتمويل التقليدي، فيقدم لهم التمويل بصيغ تمويل إسلامية تتناسب مع طبيعة المشروعات التي يرغبون بإنشائها. وفي الأردن يوجد مؤسستان للتمويل الأصغر الإسلامي مرخصتان من قبل البنك المركزي الأردني(https://www.cbj.gov.jo/) ، تعملان على منح التمويل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد جاءت هذه الدراسة بعنوان "التمويل الأصغر الإسلامي كآلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن دراسة حالة الشركة النموذجية للتمويل الأصغر الإسلامي".

مشكلة الدراسة:

تعتبر مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي ذات أهمية اجتماعية واقتصادية، وللتمويل الأصغر دور في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

هل يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وما خصائصها، وما أهميتها، وما واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن؟
2. ما شركات التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن، وما المنتجات المستخدمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
3. ما التحديات والصعوبات التي تواجهها شركات التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
4. ما التقييم لتجربة الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

1. بيان مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأهميتها، وبيان واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.
2. بيان شركات التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن، والمنتجات المستخدمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. بيان التحديات والصعوبات التي تواجهها شركات التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. تقييم تجربة الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

1. التوسع في صناعة التمويل الأصغر الإسلامي وانتشار مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي.
2. تشجيع الأفراد على الحصول على التمويل لمشروعاتهم من مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي.
3. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتمويل الأصغر الإسلامي.

حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة بما يلي:

حدود مكانية: الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر.

حدود زمنية: الفترة الزمنية (2017- 2022).

الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة:

1. **دراسة يقور وآخرون (2021)** بعنوان: "التمويل الإسلامي الأصغر كآلية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني للفترة 2013-2017".

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التمويل الإسلامي الأصغر كأداة تمويلية فعّالة لتوفير التمويل اللازم للمؤسسات المصغرة، بهدف التقليل من حدة الفقر. وقد توصلت الدراسة إلى مساهمة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني في تحقيق الشمول المالي في السودان خلال الفترة (2013-2017)، من خلال منح التمويل الأصغر لتمويل صغار المنتجين في المجال الزراعي، والحرفيين والمهنيين والأسر المنتجة ذوي الدخل المحدود، والطلاب، والمرأة، ومستحقي الزكاة، وتمويل البحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية ممولة بالقروض الحسنة والدعم النقدي المباشر. بالإضافة إلى التمويل ذات البعد الاجتماعي الذي يساهم في تمويل مختلف مشاريع البنية التحتية.

2. **دراسة عدة وبوساحة (2021)** بعنوان: "التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر".

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر، إذ تعتبر مشكلة التمويل إحدى أكبر العقبات التي تواجه أصحاب المؤسسات المصغرة، هذا وأصبح ينظر للتمويل الأصغر الإسلامي بشكل متزايد، باعتباره مكوناً من مكونات نظام الشمول المالي، يتألف من عدة أطراف فاعلة، تشترك في هدف واحد يتمثل في تقديم خدمات مالية عالية الجودة إلى الأشخاص ذوي الدخل الضعيف، والجزائر من الدول التي كانت لها تجربة من أجل تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة، وقد تم تناول هذه التجربة من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر.

3. دراسة Kakembo et. al. (2021) بعنوان: "Adopting Islamic Microfinance as a Mechanism of Financing Small and Medium Enterprises in Uganda"

تهدف هذه الدراسة الى استكشاف كيف يمكن للتمويل الأصغر الإسلامي أن يلعب دورًا أساسيًا في تعزيز استدامة مؤسسات التمويل الأصغر مع مواجهة تحديات التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في أوغندا، وتحاول هذه الدراسة فهم كيفية اعتماد التمويل الأصغر الإسلامي كخطة بديلة للتمويل لسد الفجوة والتخفيف من التحديات المالية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر الحالية فشلت في تحقيق أهدافها المتمثلة في تقديم الخدمات المالية للفقراء والشركات الصغيرة والمتوسطة مع الحفاظ على استدامتها. وقد أدى هذا إلى إعاقة غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي في أوغندا مالياً، مما أدى إلى فشلها في تلبية توقعاتها وانهيارها في نهاية المطاف.

4. دراسة Adedeji (2021) بعنوان: "Islamic Financing Effects on Small and Medium Enterprises Competitiveness"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير التمويل الإسلامي على القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقام الباحث بتصميم استبانة وزعت على 400 شخص من أصحاب/مديري الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزء الجنوبي من نيجيريا، ومن أهم نتائج الدراسة أن التمويل الإسلامي هو محرك مهم للقدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما أن التمويل الإسلامي أمر بالغ الأهمية في تحديد أسعار المنتجات، وتجربة العملاء، وجودة المنتجات. حيث أن التمويل الإسلامي قد يقلل من التكاليف التشغيلية؛ لأنه يخلو من سعر الفائدة. ولذلك يتعين على الشركات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الفرص التي يوفرها التمويل الإسلامي لها لتبني ممارسات تجارية مستدامة.

5. **دراسة الرشيدي (2020)** بعنوان: "التمويل الإسلامي متناهي الصغر وأثره في التنمية الاقتصادية".

يهدف هذا البحث إلى إبراز مفهوم التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوضيح الفرق بينه وبين الإقراض، وتوضيح مفهوم التمويل الأصغر وصوره وأوجه الاختلاف بينه وبين التمويل التقليدي، وكان من نتائج الدراسة وجود فرق واضح بين التمويل والإقراض، حيث تراعي المصارف الإسلامية تطبيق الشريعة في معاملاتها البنكية، وتشهد المصارف الإسلامية في السنوات المتأخرة إقبالا كبيرا عليها؛ نتيجة للوعي من قبل الدول والأفراد لأهمية هذه المصارف، وأوصت الدراسة بزيادة وعي الناس بأهمية المصارف الإسلامية عن طريق أجهزة الإعلام المختلفة، وكذلك في المدارس والمساجد، والاستغناء عن المصارف التقليدية واستبدالها بالمصارف الإسلامية بشكل تدريجي.

6. **دراسة الأسرج (2012)** بعنوان: "دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة".

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دراسة قنوات تأثير التمويل الإسلامي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعرض أهم صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومزايا التمويل الإسلامي، وأهم معوقات استخدام التمويل الإسلامي. وكان من أهم النتائج، أن التمويل الإسلامي يساهم في توفير رؤوس الأموال، وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لإنتاج السلع والخدمات المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، والقضاء على البطالة والفقر، وكان من النتائج أيضاً،

افتقار التمويل الإسلامي لآلية تقييم المخاطر، وفقدان عنصر التنوع والابتكار، إلى جانب عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصريحة تحدد آلية عمل هذا القطاع، إضافة إلى أن الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل ما زالت غير كافية لإخراج هذه الصناعة من مآزقها.

7. دراسة Antonio (2011) بعنوان: " Islamic Microfinance Initiatives to Enhance Small and Medium Enterprises in Indonesia From Historical Overview to Contemporary Situation"

تسلط هذه الدراسة الضوء على السياسات والإطار المؤسسي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا، وأهم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي. وقد تم التركيز على الدور المحتمل لبيت المال والتمويل كمبادرة مجتمعية استراتيجية للإقراض الصغير. كما تمت مناقشة أهمية مبادرات التمويل الأصغر الإسلامي كجزء من البرنامج الوطني لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا. وكان من نتائج الدراسة أن مبادرات التمويل الأصغر الإسلامي في إندونيسيا يمكن أن تمثل مصدرا بديلا لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. واعتبر دور الشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعد الأزمة النقدية الآسيوية، صمام أمان للانتعاش الاقتصادي الوطني سواء في تعزيز النمو الاقتصادي أو في خفض معدل البطالة. كما أن الائتمان الموزع على الشركات الصغيرة والمتوسطة يتسم بالحد الأدنى من المخاطر ويتمتع بأداء أفضل وأفضل مقارنة بالمؤسسات الأكبر حجمًا. ومع ذلك، وعلى الرغم من الدور المهم الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تواجه في الواقع مشاكل خطيرة خاصة فيما يتعلق بقدرتها على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية.

الإضافة العلمية للدراسة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، لوحظ أن بعض هذه الدراسات قد تناولت موضوع التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تمويل المشروعات في دول مثل السودان والجزائر، وبعضها الآخر تحدث عن التمويل الإسلامي دون الإشارة إلى مؤسسات التمويل الأصغر، وما يميز هذه الدراسة أنها تحدثت عن التمويل الأصغر الاسلامي في الأردن، كما قامت بدراسة تحليلية لإحدى أهم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية في الأردن وهي الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2017-2022.

المبحث الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأهميتها

المطلب الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

عرفت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتعريفات متعددة ومختلفة باختلاف المعايير المستخدمة في التعريف، كمعيار رأس المال المستثمر، أو معيار حجم الإنتاج، أو معيار عدد العاملين في المشروع، أو قيمة المبيعات أو غيرها من المعايير.

كما يختلف مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، فيختلف بين الدول الصناعية والدول النامية ومن قطاع إلى آخر.

وتعتبر منظمة العمل الاقتصادي والتنمية (OECD) الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs)، شركات مستقلة غير فرعية تستخدم أقل من عدد معين من الموظفين، يختلف هذا الرقم باختلاف البلدان، الحد الأعلى الأكثر شيوعًا لتحديد الشركة الصغيرة والمتوسطة هو 250 موظفًا، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، حددت بعض البلدان الحد الأقصى عند 200 موظف، بينما تعتبر الولايات المتحدة الشركات الصغيرة والمتوسطة لتشمل الشركات التي يقل عدد موظفيها عن 500 موظف، وتعتبر الشركات الصغيرة بشكل عام هي تلك التي لديها أقل من 50 موظفًا، في حين أن الشركات المتناهية الصغر لديها 10 موظفين على الأكثر، أو في بعض الحالات 5 عمال (OECD, 2005, p. 17).

وتستخدم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مصطلح "SME" المشاريع الصغيرة والمتوسطة، للإشارة إلى المشروعات في هذه الفئات الثلاث، كما أن معظم الاقتصادات النامية على نطاق واسع تنطبق عليها هذه الفئات في تقسيم المشروعات وهي كالآتي (Luetkenhorst, 2005, p. 8-9):

1. المشروعات متناهية الصغر: مستوى التوظيف أقل من 10 موظفين.
2. المشروعات الصغيرة: مستوى التوظيف من 10 إلى 49 موظف.
3. المشروعات المتوسطة: مستوى التوظيف من 50 إلى 249 موظف.

وبحسب تعريف البنك المركزي الأردني، فإن "المؤسسات المتناهية الصغر تكون عادة غير رسمية ومجموع أصولها أو حجم مبيعاتها تقل عن 100 ألف دينار، ويكون العمل بها غالبًا من المنزل، وأحيانًا ما يكون المالك هو الموظف الوحيد في المشروع، وقد تكون هذه المشاريع رسمية لكن عملياتها ضئيلة، ويعرف المشاريع الصغيرة على أنها المشاريع التي توظف بين 5 و20 موظفًا، ومجموع أصولها أو حجم مبيعاتها تقل عن مليون دينار أردني سنويًا، والمشاريع المتوسطة تعرف غالبًا بالمشاريع التي يكون مجموع أصولها أو حجم مبيعاتها بين 1 مليون و3 ملاين دينار أردني، وعدد العاملين بها من 21 إلى 100 موظف" (البنك المركزي الأردني، 2017، ص3).

وتصنف المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO)، المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة قطاعات، وهي الصناعة والتجارة والخدمات. وينقسم كل قطاع إلى ثلاث فئات، وهي متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، وتتباين جميعها في عدد الموظفين والعوائد

السنوية كما يلي (https://jedco.gov.jo/AR/List):

1. في القطاع الصناعي، يعتبر المشروع متناهي الصغر إذا كان عدد العمال أقل من 5 عمال، وقيمة المبيعات أقل من 100 ألف دينار، ويكون المشروع صغيراً إذا كان عدد العمال أقل من 20 عامل، وقيمة المبيعات أقل من مليون دينار، ومتوسطاً إذا كان عدد العمال أقل من 100 عامل، وقيمة المبيعات أقل من 3 ملايين دينار.
2. في قطاع التجارة، يعتبر المشروع متناهي الصغر إذا كان عدد العمال أقل من 5 عمال، وقيمة المبيعات أقل من 120 ألف دينار، وصغير إذا كان عدد العمال أقل من 10 عمال، وقيمة المبيعات أقل من 150 ألف دينار، ومتوسط إذا كان عدد العمال أقل من 50 عاملا، وقيمة المبيعات أقل من مليون دينار.
3. في قطاع الخدمات، يعتبر المشروع متناهي الصغر إذا كان عدد العمال أقل من 5 عمال، وقيمة المبيعات أقل من 200 ألف دينار، وصغير إذا كان عدد العمال أقل من 25 عامل، وقيمة المبيعات أقل من 500 ألف دينار، ومتوسط إذا كان عدد العمال أقل من 50 عاملا، وقيمة المبيعات أقل من مليون دينار.

نلاحظ من التعريفات السابقة، أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر وبحسب معايير مختلفة، ويعتبر معيار عدد العاملين في المشروع الأكثر استخدامًا، وقد اعتمدت دولة الأردن في تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على عاملين أساسيين هما؛ عدد العاملين وحجم المبيعات.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أولاً: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بخصائص عدة من أهمها (حسن، 1993، ص40-41؛ البنداري، 2017، ص309-310):

1. مالك المنشأة هو مديرها ويتولى العمليات الإدارية والفنية.
2. انخفاض رأس المال المستثمر اللازم للإنشاء والتمويل.
3. الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض التكلفة الانتاجية.
4. المرونة والمقدرة على الانتشار، والتعامل السريع والسهل مع متطلبات واحتياجات البيئة التي تعمل فيها.
5. تنوع منتجات المشروعات الصغيرة ذات نطاق الانتاج الأقل والتي تخدم أسواقاً كلية صغيرة بطبيعتها.
6. تركز هذه المشروعات على انتاج السلع ذات النمط الاستهلاكي، إلا إنها يمكن أن تقوم بإنتاج سلع إنتاجية.
7. استخدام أساليب إنتاجية تقليدية أقل تطوراً عن المشروعات الكبيرة.
8. تساعد في تشغيل واستثمار المدخرات الوطنية البسيطة التي يصعب استثمارها في المشروعات الكبيرة، كما تناسب هذه المشروعات الملكية الخاصة.
9. تعتبر هذه المشروعات أكثر كفاءة من الصناعات الكبيرة في استخدام وتدريب نوع معين من القوى العاملة الماهرة، كما لا تحتاج إلى قوى عاملة مؤهلة تأهيلاً علمياً كبيراً.

وبذلك تعتبر محدودية رأس المال وانخفاض التكاليف، والقدرة على التكيف والانتشار، وتنوع الانتاج، وتشغيل الأيدي العاملة، من أهم مميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تجعل منها منشآت مهمة للمجتمع، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المتوسط، أكثر من 90٪ من الشركات في العالم، وتمثل 50-60٪ من العمالة ولا سيما في الدول النامية (Luetkenhorst, 2005)، ولذلك تعتبر هذه المشروعات ذات أهمية كبيرة في الدولة وتبرز أهميتها في الآتي(الشرقاوي، 2016، ص231-232؛ عبد الحميد، 2009، ص46):

1. تساعد في خلق فرص منتجة للعديد من المهارات والكفاءات، واستيعاب القوى العاملة وتقليل مستوى البطالة.
2. توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة، وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
3. تدعم المشروعات الكبيرة سواء من خلال الصناعات المغذية لصناعات كبيرة أو إمدادها بالعمالة الماهرة التي تدربت وتكونت في المشروعات الصغيرة.
4. تعتبر هذه المشروعات من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة.
5. تعتبر وسيلة فاعلة لتنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة الصادرات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6. يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أيضًا أن تمثل أداة فعالة لتلبية الاحتياجات المحلية للسلع والخدمات بسبب تنوع تشكيلة ما تقدمه من مخرجات وبمرونة عالية.

المطلب الثالث: و اقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

تعد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ذات أهمية اقتصادية في المملكة، وذلك لمساهمتها في التقليل من الفقر والبطالة، وزيادة الإنتاج، وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الأقل حظاً، حيث تشكل هذه المنشآت ما يقارب ما نسبته 99.5% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة، وتشغل ما يقارب 60% من إجمالي القوى العاملة، وتساهم في توفير ما يزيد على نصف فرص العمل المستحدثة سنوياً في الاقتصاد الأردني، وبالرغم من هذه المساهمات المميزة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لا تتجاوز 30%، وحصتها من الصادرات الوطنية لا تزيد عن 10% من إجمالي الصادرات وفقاً لدراسات مركز التجارة العالمي (https://jci.org.jo/Chamber/Services/Sectors/80095).

وتتمثل التحديات الرئيسية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن في الوصول إلى أسواق جديدة، ونقص العمالة الماهرة، وغياب تخطيط الأعمال، والمنافسة الشديدة لأسعار السلع المستوردة، وصعوبة الوصول إلى التمويل، وضعف انتشار التقنيات الجديدة. وقد أصدرت الحكومة الأردنية عدة قوانين لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة مثل؛ قانون وزارة الصناعة والتجارة (1998/18)، وقانون غرفة الصناعة (2005/10)، وقانون مجلس الاستثمار الأردني (1991/18)، وقانون الاستثمار (2003/68)، وقانون المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (2008/33)، وقانون صندوق التنمية والتشغيل (1992/33). وأنشأت المملكة الأردنية العديد من مؤسسات التمويل العامة والخاصة مثل؛ المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية JEDCO، والصندوق الوطني لدعم المشاريع NAFES، وصندوق التنمية والتشغيل، ومجلس الاستثمار الأردني، والمؤسسة الأردنية لضمان القروض، ومنظمات القطاع الخاص الأخرى مثل؛ مؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومنذ عام 2016، دخلت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO) في شراكة مع منظمة دولية، لمعالجة قضايا الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة (https://medmsmes.eu/ar/alardn).

الجدول (1): توزيع المنشآت الاقتصادية في الأردن حسب الحجم لعام 2018

حجم المنشأة	عدد المنشآت	النسبة من المجموع
المنشآت الميكروية	150,338	89.7%
المنشآت الصغيرة	13,485	8.0%
المنشآت المتوسطة	2,815	1.7%
المنشآت الكبيرة	881	0.5%

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نحو خارطة طريق لتمكين أداء المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة، ورقة السياسات والتوصيات المنبثقة عن مؤتمر المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة الثاني، 2020.

نلاحظ من الجدول (1)، أن المنشآت الميكروية تشكل النسبة الأكبر من عدد المنشآت في المملكة بنسبة 89.7%، يليها المنشآت الصغيرة ثم المتوسطة. بينما تشكل المنشآت الكبيرة النسبة الأقل 0.5% خلال عام 2018. ونلاحظ أن مجموع نسبة المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة تشكل 99.4% من مجموع المنشآت في الأردن، مما يدل على أهمية هذه المنشآت ودورها الاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه المنشآت، وتشكيلها للغالبية العظمى من المنشآت الاقتصادية في المملكة، إلا أن حجم التسهيلات الممنوحة لها ما يزال ضعيفاً جداً، حيث لم تتجاوز نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة الحجم، ما نسبته 10% من إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في الأردن خلال العام 2019، حيث تعتبر مشكلة الحصول على التمويل، من أبرز المعيقات التي تواجه المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن يعزى ذلك بشكل رئيسي من وجهة نظر البنوك التجارية في عدم توفر الضمانات اللازمة، وعدم توفر بيانات مالية تاريخية موثوقة من قبل المقترض (https://jci.org.jo/Chamber/Services/Sectors/80095).

بالنظر إلى واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن، فإننا نرى أن غالبية اقتصاد الشركات في المملكة هو اقتصاد شركات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، وأن تحقيق غايات وأهداف القطاع الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على أداء هذا القطاع، ولذلك لابد من الاهتمام به وتطويره، ومحاولة إزالة العواق أمامه وتوفير التمويل اللازم له.

المبحث الثاني: التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن

المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي

لا بد لنا قبل توضيح مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي أن نوضح لمفهوم التمويل الأصغر بشكل عام.

أولاً: مفهوم التمويل الأصغر

يشير مصطلح التمويل الأصغر بشكل عام إلى عملية تزويد الفقراء بالائتمان والادخار والتأمين للبدء أو التوسع في أنشطة يمكنهم من خلالها الحصول على دخل() Sivachithappa, 2013, p. 229.

ويعرف التمويل الأصغر بأنه: "تقديم خدمات مالية رسمية للفقراء وذوي الدخل المنخفض (وفيما يتعلق بالائتمان على وجه الخصوص، ممن لا يحصلون على أجر ثابت)، وكذلك غيرهم ممن يتم إقصاؤهم على نحو ممنهج من النظام المالي" (المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، 2012، ص4).

والتمويل الاصغر هو: "عملية تقديم خدمات مالية متعددة مثل خدمات الودائع والقروض والدفعيات، وتحويل النقود والتأمين للفقراء، وأصحاب الدخول المتدنية من الأسر، وأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة (أحمد ومحمد، 2016، ص79-80).

من التعريفات السابقة، يمكننا أن نعرف التمويل الأصغر بانه عبارة عن تقديم خدمات مالية متنوعة للأشخاص المستبعدين من النظام المالي وذلك لتدني دخولهم، والقادرين على البدء بمشروعات استثمارية صغيرة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

ثانياً: مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي

لا يمكن الاعتماد على التمويل الأصغر التقليدي لحل المشكلات الاقتصادية والمالية للمجتمع، وذلك لاعتماده في معاملاته المالية على سعر الفائدة المحرم شرعاً، فالغرض من إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر توجيه التمويل للفئات الفقيرة المستبعدة مالياً من النظام المالي؛ فاذا تم التعامل بالفائدة الربوية فإنهم سيزدادون فقراً وذلك لأنهم سيسددون المبالغ المقترضة، بالإضافة إلى الفوائد الربوية خاصة إذا تم استخدام القروض لغايات استهلاكية. ولذلك لا بد لهذه المؤسسات أن تكون ذات طابع إسلامي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما أن وجود مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية سيشكل دعماً للفقراء في المجتمع وللمشروعات الصغيرة المنتجة، حيث تقوم فكرة التمويل الأصغر الإسلامي على مبدأ التعاون بين رأس المال والعمل في أي مشروع، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

"يمثل التمويل الأصغر الإسلامي ملتقى مجالين يشهدان نموا متزايدا ويمتلكان قواسم مشتركة، هما التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي، حيث يجمع بين القيم الاجتماعية الداعية إلى عدالة توزيع الثروات وتكافؤ الفرص، وبين قدرة التمويل الأصغر على توفير فرص حصول الفقراء على التمويل. ويستوعب التمويل الإسلامي مبادئ مميزة تدعم أُسس التمويل الأصغر على غرار تحريم الربا والغرر، والعمل على تكافؤ الفرص، وتقاسم المخاطر، واحترام العقود، وتجنب الأنشطة المحرمة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية" (الرشيدي، 2020، ص278).

ويعرف التمويل الأصغر الإسلامي بأنه "تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء، أو تقديم خدمات مالية أخرى بصيغ تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية، تساهم بشكل فعّال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" (يقور وآخرون، 2021، ص36).

والتمويل الأصغر الإسلامي هو "أن تقدم المؤسسات المالية الإسلامية المساعدة المالية للأشخاص المستبعدين من النظام المصرفي، بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبحيث يشارك في المشاريع الحلال (التي تسمح بها الشريعة)، والمشاريع الخيرية التي تساعد في تطوير اقتصاد البلد" (MicroWorld.org, 2013). ويعرف البنك المركزي الأردني التمويل الأصغر الإسلامي بأنه "التمويل بأنواعه المختلفة القائم على غير أساس سعر الفائدة وبما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها" (البنك المركزي الأردني، 2016، ص1).

من التعريفات السابقة للتمويل الأصغر الإسلامي نستطيع القول، بأن التمويل الأصغر الإسلامي تمويلاً بلا فوائد، يقدم رأس مال (عيني أو نقدي) لذوي الدخل المحدود وأصحاب المشاريع الصغيرة، من خلال صيغ تمويل إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إن الالتزام بالشريعة الإسلامية أدى إلى قدر كبير من البحوث في مجال تطوير المنتجات، حيث لا يشكل تحريم الربا والغرر والجهل والضرر وغير ذلك، من المبادئ المقيدة في التمويل الإسلامي عقبة أمام بناء منتجات سليمة للتمويل الأصغر. وبينما يقوم النظام التقليدي على الودائع والمنح والقروض بنظام الفائدة، يزخر النظام الإسلامي بتشكيلة من الأدوات لحشد الأموال والتمويل وإدارة المخاطر. ويمكن تقسيم وسائل التمويل إلى وسائل تشاركية تقوم على المشاركة في الربح والخسارة مثل المضاربة والمشاركة، ووسائل بيعه مثل المرابحة، ووسائل استئجاريه مثل الإجارة، ومنح خيرية مثل القرض الذي تحتسب فيه نفقات الخدمة (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2008، ص24). ولا يجب أن يعتمد التمويل الأصغر الإسلامي فقط على الائتمان من خلال تمويل الديون، ولكن يجب أن يوفر التمويل القائم على الملكية عن طريق المضاربة والمشاركة، والودائع القائمة على المضاربة، والتحويلات المالية من خلال الزكاة والصدقة، والتأمين عبر مفهوم التكافل (Abdul Rahman, 2007, p. 44).

"للتمويل الإسلامي دور فعال كبديل ملائم لحل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو نظام شامل يحتوي على العديد من الصيغ

المتنوعة والمرنة والمتكاملة والتي تتيح مجالاً واسعاً للمفاضلة والاختيار أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وتضمن توفير الموارد المالية وفقاً لما يتماشى مع مختلف احتياجاتها التمويلية سواء عند تأسيسها أو في حالة توسعها من جهة أخرى، ومن ثم المساهمة في استمراريتها وتنميتها وتحقيق أهدافها المنشودة" (عياش ومناصرة، 2016، ص 136).

ويتميز التمويل الإسلامي الأصغر بانضباطه في جميع معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية، فلا يتم التعامل بالفائدة الربوية ويعتمد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والذي يتناسب مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يشترط في المشروعات الممولة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي أن يتفق نشاطها وإنتاجها وأعمالها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتعدد أساليب وصيغ التمويل الإسلامي لتناسب مختلف القطاعات الإنتاجية من مشاركة ومضاربة ومرابحة وإجارة وسلم واستصناع ومزارعة وغيرها.

المطلب الثاني: شركات التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن

تقوم مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن بدور كبير ومهم في تمويل ذوي الدخل المنخفض النشطين اقتصاديًا، والمساهمة في تحقيق الشمول المالي وفي التوظيف، وتوليد الدخل، والتخفيف من حدة الفقر.

وتعتبر شبكة مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن تنمية ممثلاً رسمياً لمؤسسات التمويل الأصغر في الأردن منذ عام 2007 (التقرير السنوي لقطاع التمويل الأصغر، 2022)، وقد أكمل البنك المركزي الأردني عام 2018 ترخيص تسع شركات للتمويل الأصغر(https://www.cbj.gov.jo/). ويقتصر عمل مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن على منح القروض والتمويل والتأمين؛ فبموجب نظام شركات التمويل الأصغر رقم 5 لسنة (2015) لا يجوز لمؤسسات التمويل الأصغر قبول الودائع بمختلف أشكالها. وتضم مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن مؤسستان مرخصتان من قبل البنك المركزي تعملان وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهما:

1. الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر: تأسست الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر عام 2013، كشركة محدودة المسؤولية غير ربحية مملوكة للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، وأدرجت تحت مظلة البنك المركزي الأردني عام 2018. وتعتبر متخصصة بتمويل ودعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال توفير منتجات تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما تقدم خدمات مالية وغير مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتسعى للمساهمة في محاربة الفقر والبطالة، تعمل الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر من خلال فروعها ومكاتبها المنتشرة في المملكة وعددها (10) فروع ومكاتب والتي توزعت في (9) محافظات في المملكة الأردنية الهاشمية (https://www.mifm.org.jo).

2. إثمار للتمويل الأصغر الإسلامي: أسست مؤسسة الملك الحسين عام 2015 شركة «إثمار» للتمويل الأصغر الإسلامي، لتعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في الأردن، وتهدف إلى مكافحة الفقر والبطالة عن طريق تقديم تمويل متناهي الصغر لذوي الدخل المحدود وأصحاب المشاريع الصغيرة، بهدف تحسين مستواهم المعيشي ومعالجة مشاكلهم الاجتماعية، وسعياً للوصول بخدماتها الاجتماعية والمالية لجميع فئات وشرائح المجتمع، ولتكون أُنموذجاً تنموياً مبتكراً للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، وتسعى إثمار لتوفير منتجات تمويلية وخدمات مالية واجتماعية متكاملة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية (http://ethmar.jo/joinethmarinsructions.aspx?lng=2).

المطلب الثالث: التحديات والصعوبات التي تواجه شركات التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تواجه شركات التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن مجموعة من التحديات من أهمها (مقابلات مع موظفين في الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر وإثمار للتمويل الأصغر، 2023):

1. عدم تنوع صيغ التمويل: إن صيغ التمويل التي تعتمدها شركات التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن، هي المرابحة بشكل أساسي والبيع بالتقسيط، ولا تقوم باستخدام صيغ إسلامية متنوعة، فبالرغم من تنوع صيغ التمويل الإسلامي، إلا أن التمويل الإسلامي الأصغر في الأردن يتركز على استخدام صيغة المرابحة. إن صيغ التمويل الاسلامية القائمة على المشاركة في الربح والخسارة تعتبر أكثر ملاءمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بسبب طبيعة هذه المشروعات كما أن هذه الصيغ تساعد في تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية.

"وقد يعود السبب في الاعتماد على صيغة المرابحة بشكل اساسي والابتعاد عن الصيغ الأخرى القائمة على المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربات والمشاركات أن الآليات المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة، تتطلب مشاركة طويلة الأمد من قبل جهات التمويل الأصغر في صورة مساعدة فنية / تجارية، مما يستدعي تكاليف تنفيذية. كما يشكل عدم التيقن من الأرباح عائقاً كبيراً أمام أشكال التمويل المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة"(المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2008، ص36).

2. التكاليف العالية: إن إدارة التمويل الأصغر تتميز بأن نفقاتها عالية، حيث تقوم مؤسسة التمويل الأصغر بجمع المعلومات عن العميل، وعن النشاط الممول ووصول العملاء ومتابعة أنشطتهم الممولة ميدانياً، وهذا يستوجب من مؤسسات التمويل تصميم أنظمة متطورة لاحتساب التكاليف، تمكنها من رفع تقارير ربع سنوية، وتساعدها على تدقيق عملياتها بانتظام. فاذا كان نظام التمويل الأصغر التقليدي صاحب الخبرة الطويلة

يعاني من ارتفاع هذه التكاليف، فإن تكاليف مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، ليست بأقل من ذلك بالنظر إلى خصوصية نشاطها وقصر التجربة (الزيتوني، 2012، ص18). وبالنسبة لتسعير المنتجات (معدل المرابحة)، بالمقارنة مع أسعار الفوائد في الصناعة التقليدية، فقد أظهرت التجربة أنه من الممكن تسعير المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بأسعار أقل من التمويل التقليدي. وفي نفس الوقت تحقيق معدل عائد حقيقي يقارب الصناعة التقليدية، حيث إن الصيغ الشرعية توفر مرونة عالية في التسعير تبدأ من 0% (السعر الذي يدفعه العميل مقابل الحصول على الخدمة)، والاعتماد فقط على العائد الناتج عن الشراء بكميات أو بخصومات من الموردين بشكل مباشر، أو العائد المختلط الناتج من مرابحة بسيطة يدفعها العميل، ونسبة الخصم النقدي او خصم الكميات من المورد (الرفاعي، 2021، ص6).

3. التثقيف والتدريب: إن وجود موظفين مثقفين ومتدربين على مختلف صيغ التمويل الإسلامية ولديهم الخبرة بالقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، ويعرفون كيفية عملها وشروطها يساعد في نجاح مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، وبالمقابل فإن غياب الخبرات والتدريب، أدى إلى اعتماد مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي على صيغتي المرابحة والبيع بالتقسيط، وانخفاض قدرتها على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصيغ تقوم على المشاركة في الربح والخسارة.

4. المخاطر الائتمانية: تواجه شركات التمويل الأصغر في الأردن مخاطر ائتمانية ناتجة عن عدم توفر الضمانات اللازمة، وعدم توفر بيانات مالية تاريخية موثوقة من العملاء، وعدم قدرة العميل على السداد بسبب عدم قدرته على إدارة مشروعه.

ويزيد أثر المخاطر الائتمانية في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي عنها في المؤسسات التقليدية، حيث يحظر على الممول فرض وتحصيل أي نوع من أنواع الغرامات المالية وفوائد التأخير، مما يعني خسائر متراكمة وتعطيل لرأس مال مؤسسة التمويل الإسلامي الأصغر، فتعثر المشروعات وعدم قدرة أصحابها على السداد قد ينتقل أثره إلى مؤسسة التمويل(النابلسي، 2021، ص 271).

5. الانتشار والوصول: يعد انتشار التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن محدوداً، حيث أن عدد مؤسسات التمويل الأصغر التقليدي يفوق عدد مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي بكثير، كما أن فروعها في المملكة محدودة. إن انتشار مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي وسهولة الوصول لها، يساعد في زيادة عدد المتعاملين معها وزيادة القدرة على تمويل مشروعاتهم.

6. محدودية مصادر التمويل: بموجب القانون لا يسمح لشركات التمويل الأصغر استقبال الودائع، مما يحد من موارد الشركة المالية، ان قبول شركات التمويل الأصغر الإسلامي للودائع يساعد في التقليل من تكلفة الحصول على الأموال واتاحة الفرصة للحصول على موارد مالية تساعدها في التوسع في تقديم خدماتها. إن مصادر التمويل لشركات التمويل الأصغر الإسلامية محدودة جداً وتقتصر في بعض الأحيان على رأس مال الشركة حيث أن الشركات الإسلامية لا تتعامل مع البنوك التقليدية وتتعامل مع البنوك الإسلامية والتي لا تقدم التمويل اللازم على شكل نقد وإنما بشراء سلع أو بضائع.

7. البيئة التنافسية: المنافسة العالية في قطاع التمويل الأصغر بين شركات التمويل الأصغر التقليدية والشركات الإسلامية، وتوجه معظم العملاء إلى الاقتراض من الشركات التقليدية كونها توفر النقد للعميل الذي يفضله معظم العملاء المستهدفين من قطاع التمويل الأصغر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن وجود شركات تمويل إسلامية غير مرخصة يخلق منافسة غير مستوية بين مؤسسات التمويل الإسلامية، كما أن ارتفاع عدد شركات التمويل غير المرخصة من قبل البنك المركزي الأردني تعمل على زعزعة ثقة العملاء في قطاع التمويل الأصغر من حيث التعاملات المجحفة بحقهم. **إن** البيئة التنافسية التي تعمل بها المؤسسات المالية الإسلامية في الأردن، ومنها مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية تشكل أهم التحديات لهذه المؤسسات.

8. الأوضاع الاقتصادية: من حيث تكرار تأجيل الأقساط للعملاء حيث أن الشركات الإسلامية لا تتقاضى أي بدل عن تأجيل الأقساط مما يعمل على محدودية نمو المحفظة الائتمانية للشركة وعدم توفير السيولة اللازمة للشركات.

9. التحول الرقمي: مع التطور التكنولوجي يجب على جميع مقدمي الخدمات المالية استخدام التكنولوجيا المالية، وعلى شركات التمويل الأصغر الإسلامي مواكبة هذه التكنولوجيا، لكن ارتفاع تكلفة الأنظمة الآلية والتحول نحو التكنولوجيا المالية الرقمية وأتمتة العمليات المالية يعيق التحول الرقمي لهذه الشركات.

المبحث الثالث: تقييم تجربة الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعمل في الأردن شركتان للتمويل الأصغر الإسلامي مرخصتان من قبل البنك المركزي الأردني، تقدمان منتجات متنوعة وبآليات ضمن أحكام الشريعة الإسلامية. وتعتبر الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر، الأقدم بين الشركتين وهي متخصصة بتمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير منتجات تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وسأقوم في هذا المبحث بعرض المنتجات التي تقدمها هذه الشركة، وبيان آليات التمويل المستخدمة فيها.

المطلب الأول: منتجات وآليات التمويل في الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر

تقدم الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر، مجموعة متنوعة من المنتجات التي تعمل على مساعدة العملاء على إنشاء وتطوير مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن لجميع الأردنيين من كلا الجنسين ومن عمر 18-60 سنة الاستفادة منها، ويمكن عرضها كما يلي(https://www.mifm.org.jo):

1. تمويل المشاريع القائمة (أعمالي): يعمل هذا المنتج على مساعدة أصحاب المشاريع القائمة على زيادة الانتشار والتوسع، وإيجاد فرص عمل جديدة من خلال شراء الآلات والمعدات، والأجهزة ومستلزمات الإنتاج، والمواد الخام، والبضاعة والمركبات الخاصة بالمشروع، ومن مزايا التمويل أنه يبدأ من 200 دينار ولغاية 15,000 دينار بنظام المرابحة الإسلامية بدون دفعة أولى. وتبدأ فترات السداد من 6 أشهر ولغاية 48 شهراً، وبنسبة مرابحة سنوية تصل لغاية 11.76%.

2. تمويل المشاريع المنزلية (مشروعي المنزلي): يموّل هذا المنتج المشاريع المنزلية المرخصة وغير المرخصة، من خلال شراء مستلزمات وأدوات الإنتاج، والآلات والمعدات والبضاعة، وشراء المواشي بأنواعها، يبدأ التمويل من 200 دينار ولغاية 5,000 دينار، بنظام المرابحة الإسلامية لأصحاب المشاريع المنزلية دون دفعة أولى. وبفترات سداد تبدأ من 6 أشهر ولغاية 36 شهراً، وبنسبة مرابحة سنوية تصل لغاية 18%.

3. تمويل مشاريع تحت التأسيس (انطلاقتي): يهدف هذا المنتج إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة وتحت التأسيس على شراء الآلات والمعدات والأجهزة، ومستلزمات الإنتاج، والمواد الخام والبضاعة وأي احتياجات لتشغيل المشروع. يبدأ التمويل من 200 دينار ولغاية 10,000 دينار بنظام المرابحة الإسلامية ودون دفعة أولى، تبدأ فترات السداد من 12 شهراً ولغاية 48 شهراً وبفترة تصل لغاية 3 شهور، وبنسبة مرابحة سنوية تصل لغاية 15.6%.

4. تمويل الاحتياجات الشخصية (احتياجاتي): لتغطيه احتياجات الأفراد من مستلزمات حياتيه (أجهزه كهربائية، أثاث، وشراء قطع سيارات)، يبدأ التمويل من 200 دينار ولغاية 3,000 دينار ويعمل بنظام المرابحة الإسلامية، بدون دفعة أولى وبفترات سداد تبدأ من 6 أشهر ولغاية 36 شهراً، وبنسبة مرابحة سنوية تصل لغاية 22.08%.

5. تمويل تطوير المنزل: تمويل لشراء مواد البناء بهدف تطوير المنزل، يبدأ من 200 دينار ولغاية 3,000 دينار، بنظام المرابحة الإسلامية، دون دفعة أولى، وبفترات سداد تبدأ من 6 أشهر ولغاية 36 شهراً، وبنسبة مرابحة سنوية تصل لغاية 18%.

6. تمويل طاقتي: يقوم منتج طاقتي على تمويل وحدات الطاقة البديلة المتجددة ووحدات السخان الشمسي التي تعمل بمصادر الطاقة البديلة، يبدأ التمويل من 200 دينار ولغاية 5000 دينار بنظام المرابحة الإسلامية، دون دفعة أولى، وبفترات سداد تبدأ من 6 أشهر ولغاية 36 شهراً، وبنسبة مرابحة سنوية تصل لغاية 18%.

7. تمويل عيادتي: يقوم هذا المنتج على تمويل فتح عيادات جديدة أو توسعة العيادات القائمة من خلال تمويل الأجهزة، الأثاث والمعدات اللازمة لذلك، يبدأ التمويل من 200 دينار ولغاية 8,000 دينار بنظام المرابحة الإسلامية، دون دفعة أولى وبفترات سداد تبدأ من 6 أشهر ولغاية 36 شهراً، وبنسبة مرابحة سنوية تصل لغاية 12%، وفترة سماح تصل لغاية 3 أشهر للعيادات الجديدة.

8. تمويل صحتي: يقسم منتج صحتي إلى تمويل فردي وتمويل مؤسسي، التمويل المؤسسي يعمل على توريد البضاعة اللازمة في القطاع الصحي، أما التمويل الفردي فيقوم على تمويل مستلزمات الأفراد الخاصة كشراء معدات وأجهزة طبية للأفراد، يبدأ التمويل من 200 دينار ولغاية 5,000 دينار بنظام المرابحة الإسلامية، دون دفعة أولى وبفترات سداد تبدأ من 6 أشهر ولغاية 36 شهراً، وبنسبة مرابحة سنوية تصل لغاية 11.76%.

9. تمويل مزرعتي: تقوم فكرة منتج مزرعتي على طرح حلول تمويلية للأفراد الذين يعملون في قطاع الزراعة (تربية الحيوانات والمواشي ومنتجي الألبان والأجبان)، والذي يهدف إلى دعم الأفراد وتوسيع نشاطهم، يبدأ التمويل من 200 دينار ولغاية 3,000 دينار بنظام المرابحة الإسلامية، بدون دفعة أولى وبفترات سداد تبدأ من 6 أشهر ولغاية 24 شهراً، وبنسبة مرابحة سنوية تصل لغاية 18%.

10. تمويل سيارتي: يقوم هذا المنتج على تمويل المركبات (الخصوصية وغيرها) التي تستخدم في المشاريع الإنتاجية، يصل التمويل لغاية 9,000 دينار، بنظام المرابحة الإسلامية وبفترات سداد تبدأ من 6 أشهر ولغاية 48 شهراً على أن لا يزيد عمر السيارة عن عشر سنوات في نهاية عمر التمويل، وبنسبة مرابحة سنوية تبدأ من 8% إلى 10%.

11. تمويل ورشتي: يقوم منتج ورشتي بشكل رئيسي على تمويل جميع المعدات الضرورية لأصحاب المهن الحرة، ودعم المشاريع القائمة وتطويرها، يبدأ التمويل من 200 دينار ويصل لغاية 3,000 دينار بنظام المرابحة الإسلامية، دون دفعة أولى وبفترات سداد تبدأ من 6 أشهر ولغاية 36 شهراً، وبنسبة مرابحة سنوية تصل لغاية 11.76%.

نلاحظ من المنتجات التي تقدمها الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر، أنها تلبي مختلف احتياجات الأفراد لإنشاء وتطوير مشروعاتهم، فهي تقدم منتجات متنوعة تناسب فئات مختلفة، ومن أهم المنتجات التي تقدمها الشركة النموذجية والتي تعمل على دعم المشروعات الميكروية

والصغيرة والمتوسطة منتج أعمالي، الذي يموّل المشاريع القائمة ويساعدها على الانتشار والتوسع، ومنتج انطلاقتي الذي يموّل المشاريع تحت التأسيس، وتمويل عيادتي وتمويل صحتي الذي يموّل المشاريع في قطاع الصحة، ومنتج مشروعي المنزلي وتمويل مزرعتي لتشجيع المشاريع في القطاع الزراعي، وتمويل سيارتي لتمويل المركبات التي تستخدم في المشاريع الإنتاجية، وتمويل ورشتي لتمويل جميع المعدات الضرورية لأصحاب المهن الحرة ودعم المشاريع القائمة وتطويرها، وبذلك تكون الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر قد قدمت مجموعة متنوعة من المنتجات التي تلبي احتياجات الأفراد المختلفة، وتمكنهم من إنشاء مشاريعهم الخاصة، ونلاحظ أيضاً أن الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر تقدم جميع منتجاتها بنظام المرابحة الإسلامية، ويصل أقصى تمويل ممنوح إلى 15000 دينار أردني.

المطلب الثاني: التمويلات الممنوحة من الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

سأعرض في هذا المطلب، البيانات المالية للشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر والمتعلقة بإجمالي حجم التمويلات الممنوحة، وعدد المستفيدين، ومحفظة التمويل ومتوسط التمويل، كما سأعرض لإجمالي التمويل الأصغر المنفذ للبرامج المختلفة التي تقدمها الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر خلال الفترة 2017-2022.

الجدول (2): بيانات التمويل الأصغر في الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر خلال الفترة (2017-2022)

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المستفيدين من التمويلات الممنوحة	1358	2244	2704	2166	1930	4,371
محفظة التمويلات الممنوحة	3,962,536	7,670,493	8,465,177	6,153,582	4,804,920	7,374,198
متوسط التمويل المصروف خلال السنة	2,852	3,810	3,935	6,031	1,810	1,422
اجمالي حجم التمويلات خلال السنة بالدينار	4,336,446	933,727	747,877	3,844,900	4,792,450	4,589,830

المصدر: الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر

نلاحظ من الجدول (2)، أن عدد المستفيدين من التمويلات الممنوحة من الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر، تزايد من عام 2017 إلى عام 2019 من 1358 إلى 2704 مستفيد، ولكنه تراجع في عامي 2020 و2021، ولكن عدد المستفيدين شهد زيادة كبيرة في عام 2022 حيث بلغ 4371 شخص. كما يظهر الجدول أن إجمالي حجم التمويلات الممنوحة، تراجع من عام 2017 إلى عام 2019، ثم ازداد بعد ذلك خلال الأعوام 2020 و2021 و2022 ليبلغ أكبر حجم تمويل ممنوح 4,792,450 دينار عام 2021.

الجدول (3): إجمالي التمويل الأصغر للشركة النموذجية الإسلامية المنفذ لمجالات المختلفة خلال الفترة (2017-2022)

المجال	2017		2018		2019		2020		2021		2022	
	العدد	المبلغ بالدينار	العدد	المبلغ بالدينار	العدد	المبلغ بالدينار	العدد	المبلغ بالدينار	العدد	المبلغ بالدينار	العدد	المبلغ بالدينار
القرض الحسن	81	120,134	25	36,166	0	0	0	0	0	0	0	0
تمويل جيوب الفقر	25	45,000	124	233,800	112	214,300	0	0	0	0	0	0
تمويل الموظفين	59	431,813	53	158,847	31	121,566	7	45,874	0	0	0	0
الاحتياجات الشخصية والمنزلية	0	0	439	978,931	553	1,503,372	22	49,359	115	160,837	1132	971,884
مشاريع الأعمال	0	0	146	1,783,373	130	1,652,439	42	514,344	38	165,449	163	522,297
المركبات والدراجات	0	0	2	105,800	0	0	1	12,000	0	0	588	1,110,406
المشاريع المنزلية	0	0	292	846,388	159	394,423	17	39,500	89	146,452	315	422,525
تحسين المنزل	0	0	0	0	0	0	35	86,800	247	430,559	975	1,497,316
تمويل الزراعي	0	0	0	0	0	0	0	0	24	27,900	53	65,400
برامج أخرى	762	2,161,337	249	721,514	0	0	0	0	3	2,530	0	0

المصدر: الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر

يوضح الجدول (3)، إجمالي التمويل الأصغر المنفذ للمجالات المختلفة من حيث عدد المستفيدين ومبلغ التمويل، ونلاحظ أن التمويل الموجه لمشاريع الأعمال والمشاريع المنزلية، قد تراجع خلال فترة الدراسة مع تحسن بسيط في عام 2022، وبلغت أعلى قيمة تمويل لهذه المشاريع عام 2018،

فقد بلغ حجم التمويل الممنوح لمشاريع الأعمال في هذا العام 1,783,373 دينار وعدد المستفيدين 146 مستفيدا، وبلغ حجم التمويل الممنوح للمشاريع المنزلية في نفس العام 846,388 دينار لـ 292 مستفيد، إن التراجع في قيمة التمويل الموجه لمشاريع الأعمال والمشاريع المنزلية والواضح في الجدول (3) خلال الأعوام 2020 و2021 قد يكون بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الأردنية خلال جائحة كورونا من إجراءات الحظر والاغلاق، ويظهر من الجدول أيضاً أنه تم تفعيل التمويل الزراعي في عامي 2021 و2022، وبالمقابل لم تمنح الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر، أي تمويل كقروض حسنة أو تمويلات لجيوب الفقر خلال الأعوام 2020 و2021 و2022. كما نلاحظ أن أكبر قيمة للتمويلات الممنوحة خلال عام 2022 وجهت لتمويل تحسين المنزل بقيمة 1,497,316 دينار، ثم لتمويل المركبات والدراجات بقيمة 1,110,406 دينار ويليها الاحتياجات الشخصية والمنزلية بقيمة 971,884 دينار، وشهد عام 2022 تحسناً ملحوظاً في تمويل المشاريع المنزلية عن الأعوام 2019 و2020 و2021 حيث بلغ التمويل للمشاريع المنزلية 422,525 دينار خلال عام 2022، وبلغ أكبر عدد للأفراد المستفيدين من التمويل الأصغر في الشركة النموذجية في عام 2022 لغرض الاحتياجات الشخصية والمنزلية وكان عددهم 1132 شخصاً.

المطلب الثالث: تطوير التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن

لتطوير قدرة التمويل الأصغر الإسلامي في الأردن على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يمكن اقتراح ما يلي:

1. تنويع صيغ التمويل: استخدام صيغ تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات العملاء متنوعة وتناسب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كصيغ التمويل الإسلامية التي تقوم على المشاركة في الربح والخسارة مثل المضاربة والمشاركة.

حيث أنه من المتعارف عليه، أن المرابحة فقط هي ما يقصد به عند الحديث عن التمويل الإسلامي في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، ولكن بالحقيقة أن صيغ التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كثيرة ومتنوعة، وتلبي كافة الاحتياجات للعملاء المحتملين (الرفاعي، 2021، ص5)

2. تدريب وتطوير الموارد البشرية العاملة في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي، لتفعيل صيغ تمويل إسلامية متنوعة، لا بد من توافر موظفين لديهم معرفة بالفقه الإسلامي، وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، ومتدربين على تطبيق صيغ التمويل الإسلامية والتي تختلف طبيعتها عن التمويل بفائدة، كما لا بد من تدريب العاملين في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية على كيفية القيام بدراسات جدوى اقتصادية للتمكن من توجيه التمويل لمشروعات ناجحة.

3. تشجيع إقامة مؤسسات إسلامية عامة أو خاصة، تسعى لضمان مخاطر التمويل بالصيغ الإسلامية للمشروعات وخاصة الصغيرة والمتوسطة، لتحفيز وتشجيع المؤسسات المالية لتفعيل تلك الصيغ (عبد اللطيف، 2022، ص151).

4. دعوة البنك المركزي إلى تبني تنشيط دور صيغ التمويل الإسلامي وأنشطتها وتشجيع إنشاء بنوك وشركات متخصصة للتمويل بصيغ التمويل الإسلامي (عبد اللطيف، 2022، ص152).

5. تعزيز الموارد المالية لشركات التمويل الأصغر الإسلامية من خلال تشبيك الشركات الإسلامية مع مستثمرين أو جهات رسمية لتوفير السيولة النقدية اللازمة، والسماح لهذه المؤسسات بقبول الودائع.

الخاتمة وتتضمن النتائج والتوصيات

النتائج

من خلال ما سبق توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. تعد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ذات أهمية اقتصادية في المملكة، حيث تشكل هذه المنشآت ما يقارب ما نسبته 99.5% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة.

2. يساهم التمويل الأصغر الإسلامي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتقديم رأس مال (عيني أو نقدي) لذوي الدخل المحدود وأصحاب المشاريع الصغيرة، من خلال صيغ تمويل إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3. تواجه شركات التمويل الأصغر الإسلامي مجموعة من التحديات من أهمها عدم تنوع صيغ التمويل، التكاليف العالية، التثقيف والتدريب للعاملين، المخاطر الائتمانية، الانتشار والوصول، محدودية مصادر التمويل، البيئة التنافسية، التحول الرقمي.

4. تقدم الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر مجموعة متنوعة من المنتجات التي تعمل على مساعدة العملاء على إنشاء وتطوير مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة، ومن أهمها منتج أعمالي، ومنتج مشروعي المنزلي، ومنتج انطلاقتي، ومنتج مزرعتي، ومنتج ورشتي وغيرها من المنتجات.

5. بلغت أعلى قيمة تمويل من قبل الشركة النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر للمشاريع عام 2018، فقد بلغ حجم التمويل الممنوح لمشاريع الأعمال في هذا العام 1,783,373 دينار، وعدد المستفيدين 146 مستفيدا، وقد بلغ حجم التمويل الممنوح للمشاريع المنزلية أعلى قيمة له

أيضاً في نفس العام بمبلغ 846,388 دينار لـ 292 مستفيد، وقد تم منح التمويل للمشروعات الزراعية في عامي 2021 و2022.

التوصيات

1. على مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي تنويع وتطوير منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تلبي احتياجات العملاء.
2. التوسع في إقامة مؤسسات للتمويل الأصغر الإسلامية في الأردن.
3. ضرورة تثقيف المجتمع ببرامج التمويل الأصغر الإسلامي وأهميتها لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المصادر والمراجع

أحمد، ف.، ومحمد، ح. (2016). التمويل الأصغر واقع التجربة للمؤسسات غير المصرفية. *مجلة دراسات مجتمعية، مركز دراسات المجتمع*، (15)، 77-104.

إثمار للتمويل الأصغر الإسلامي. (د.ت). http://ethmar.jo/joinethmarinsructions.aspx?lng=2

البرنامج المتوسطي للمؤسسات الميكرويّة والصغرى والمتوسطة. (د.ت). *سياسات وبرامج تنمية المؤسسات الميكروية والصغرى والمتوسطة في الأردن*، https://medmsmes.eu/ar/alardn

الأسرج، ح. (2012، ماي، 21-22). دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. للمصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة السلطان مولاي سليمان، المغرب.

البنداري، م. (2017). المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها. *مجلة كلية الآداب، جامعة بنها*، (48)، 297- 326.

البنك الإسلامي للتنمية. (2021). *التمكين الاقتصادي للمؤسسات المالية: دليل المتابعة والتقييم*، إدارة التمكين الاقتصادي.

البنك المركزي الأردني. (د.ت). https://www.cbj.gov.jo/

البنك المركزي الأردني. (2016). *تعليمات الترخيص والتواجد لشركات التمويل الأصغر (رقم 2016/62)*. الأردن.

البنك المركزي الأردني. (2017). *دليل المشاريع الصغيرة والمتوسطة*، البنك المركزي الأردني وصندوق سند للدعم الفني.

البنك المركزي الأردني. (2015). *نظام شركات التمويل الأصغر*، نظام رقم (5) لسنة 2015.

تنمية. (2018). التقرير السنوي لقطاع التمويل الأصغر لعام 2018، الأردن.

حسن، أ. (1993). مشكلات إدارة المشروعات الصغيرة. *التنمية الإدارية*، *15* (58)، 40-45.

الرشيدي، ع. (2020). التمويل الإسلامي متناهي الصغر وأثره في التنمية الاقتصادية، *مجلة كلية دار العلوم*، *37*(131)، 255-303.

الرفاعي، ز. (2021، تشرين ثاني). *التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الأردن*،، بوابة FinDev، https://www.findevgateway.org/ar/paper/2021/11/altmwyl-alasghr-almtwafq-m-ahkam-alshryt-alaslamyt-fy-alardn

الزيتوني، ع. (2012، كانون ثاني). *صناعة التمويل الأصغر الإسلامي بين دوافع النمو وتحديات الممارسة*، بوابة *FinDev*، https://www.findevgateway.org/ar/paper/2012/01/snat-altmwyl-alasghr-alaslamy-byn-dwaf-alnmw-wthdyat-almmarst

الشرقاوي، ا. (2016). *أسس دراسة المشروعات الصغيرة*. (ط1). دار غيداء للنشر والتوزيع.

عبد الحميد، ع. (2009). *اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة*. (ط1). الدار الجامعية.

عبد اللطيف، ت. (2022). التمويل الأصغر الإسلامي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان. *مجلة العلوم الإدارية والمالية*، *6*(1)، 144-164.

عدة، ب.، وبوساحة، م. (2021). التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*، 8(2)، 93-111.

عياش، ز.، ومناصرة، س. (2016). التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، (3)، 113- 140.

غرفة صناعة الأردن. (د.ت). *خدمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واقع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الأردن*، https://jci.org.jo/Chamber/Services/Sectors/80095

المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP. (2012). *دليل التنظيم والاشراف للتمويل الأصغر*. الارشادات المتفق عليها، البنك الدولي.

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. (2012). *تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات- الورقة الثانية من حوار السياسات*، البنك الإسلامي للتنمية.

المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO). (د.ت). *التعريف الرسمي للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة*، https://jedco.gov.jo/AR/List

النابلسي، س. (2021). *التمويل الأصغر المفاهيم والممارسات المؤسسية*. (ط1). دار وائل للنشر.

النموذجية الإسلامية للتمويل الأصغر. (د.ت). https://www.mifm.org.jo

يقور، أ.، موسى، ن.، وبوشيخي، م. (2021). التمويل الإسلامي الأصغر كآلية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني للفترة 2013-2017. *مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 3(2)، 29-46.

References

Abdul Hamid, A. (2009). *Economics of financing small projects*. (1st ed.). Aldar Aljameeya.

Abdul Latif, T. (2022). Islamic microfinance and support for economic and social development in Sudan. *Journal of Administrative and Financial Sciences*, 6(1), 144-164.

Abdul Rahman, A. (2007). Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking. *Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies*, 1(2), 38-53.

Adah, B., & Bousaha, M. (2021). Islamic microfinance as an innovative strategy for financing micro-projects for individuals in Algeria - National Agency for Microcredit Management. *Annals of Bashar University in Economic Sciences*, 8(2), 93-111.

Adedeji, A. (2021). Islamic Financing Effects on Small and Medium Enterprises Competitiveness. *Journal of Islamic Economic and Business Research*, 1(1), 100-113.

Ahmed, F., & Muhammad, H. (2016). Microfinance, the reality of experience for non-banking institutions. *Journal of Community Studies, Center for Community Studies*, (15), 77-104.

Alasraj, H. (2012). The role of Islamic finance in the development of small and medium enterprises. For Islamic banks and their role in economic and social development, Sultan Moulay Slimane University, Morocco.

Al Bandary, M. (2017). Small and medium enterprises, their importance and obstacles. *Journal of the Faculty of Arts, Benha University*, (48), 297-326.

Antonio, M. (2011). Islamic Microfinance Initiatives to Enhance Small and Medium Enterprises in Indonesia From Historical Overview to Contemporary Situation. *Journal of Indonesian Islam*, 5(2), 313-334.

Al-Rashidi, A. (2020). Islamic microfinance and its impact on economic development. *Journal of the College of Dar Al Uloom*, 37(131), 255-303.

Ayyash, Z., & Manasra, S. (2016). Islamic finance as a financing alternative for small and medium enterprises. *Milaf Journal for Research and Studies*, (3), 113-140.

CGAP (Consultative Group to Assist the Poor). (2012). *Guide to regulation and supervision of microfinance*. Agreed Guidelines, World Bank.

Hasan.A. (1993). Problems of managing small projects. *Administrative development*, 15(58), 40-45.

Islamic Development Bank. (2021). *Economic Empowerment of Financial Institutions: A Guide to Monitoring and Evaluation*, Economic Empowerment Department.

Islamic Research and Training Institute. (2012). *Development of Islamic Microfinance Challenges and Initiatives - Paper 2 of the Policy Dialogue*, Islamic Development Bank.

Kakembo, S., Abduh, M., & Salleh, P. (2021). Adopting Islamic Microfinance as a Mechanism of Financing Small and Medium enterprises in Uganda, *Journal of Small Business and Enterprise Development*, 28(4), 537-552.

Luetkenhorst, W. (2005). *Private Sector Development: The Support Programmes of the Small and Medium Enterprises Branch*, the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), pp. 1-33.

Microfinance Companies Regulation, Regulation No. (5) of 2015, Official Gazette.

MicroWorld.org. (2013). https://www.microworld.org/en/news-from-the-field/article/what-islamic-microfinance

Nabulsi, S. (2021). *Microfinance Institutional Concepts and Practices*. (1st ed.). Wael Publishing House.

OECD, (7-8, June, 2017). *Enhancing the Contributions of SMES in a Global and Digitalized Economy*. In Meeting of the OECD Council at Ministerial Level, Paris: OECD Publishing, pp. 1-24.

OECD. (2005). *SME and Entrepreneurship Outlook*. OECD Publishing, pp 1- 419.

Sivachithappa, K.(2013). Impact of Micro Finance on Income Generation and Livelihood of Members of Self Help Groups – A Case Study of Mandya District,India. Procedia - Social and Behavioral Science, 91, pp 228 – 240

Sharkawy, A. (2016). *Fundamentals of the study of small projects*, 1st edition. Dar Ghaida for publication and distribution.Tanmeyah, (2018). *Annual report of the microfinance sector for the year 2018*, Jordan.

The Central Bank of Jordan. (2016). *Licensing and Presence Instructions for Microfinance Companies* (No. 62/2016). Jordan.

The Central Bank of Jordan. (2017). *Small and Medium Enterprises Guide*, Central Bank of Jordan and Sanad Fund for Technical Support.

Yagor, A., Musa, N., & Bouchikhi, M. (2021). Islamic microfinance as a mechanism for financing micro-enterprises in light of the promotion of financial inclusion: A case study of the Sudanese Savings and Social Development Bank for the period 2013-2017. *Araa Journal for Economic and Administrative Studies*, 3(2), 29-46.